

السنة وصحتها والشرعية ومخافتها

رد على دعاة النصرانية بمصر

تمهيد في بيان حالنا مع المبشرين

لا يزل دعاة النصرانية (المبشرون) يطعنون على الاسلام بما ينشرون من الرسائل والمقالات، واني أتعمد ترك قراءة ما يصل الي من مجلاتهم ورسائلهم حتى لا أفتح على نفسي باب الرد عليهم، اذ رد الشبهات الموجهة الى الاسلام انما يجب على من علمه وجوبا كفاثيا، وقد كنت أكره الرد عليهم لولا ذلك وان كانوا يظنون أنه من مقاصد المنار ومشروع الدعوة والارشاد الذي اكبروا أمره، على أنه لم ينلهم منه أذى بقول ولا فعل، وجميع الطلبة في دار الدعوة والارشاد من قسم المرشدين الذين يُعَدُّون لارشاد العوام لمقاومة الشرور والمعاصي الفاشية فيهم، فقد كثرت في هذه البلاد جنائياتهم في الانفس والاموال والزروع، وفشا فيهم السكر والقمار والفحش، نعم ان من مقاصد المنار رد الشبهات عن الاسلام مقاومة للشك والتشكيك فيه، وإِنما أكره الجدل، وأكره تعمد مناقشتهم أو فتح بابها علي لأنهم هم الذين يتعرضون لها ويتفنون بها، وما أكثرت من محاجة أهل الكتاب في سني المنار الاخيرتين الا في التفسير اذ اتفق بلوغي فيه الى سورتي النساء والمائدة المدنيتين، وأكثر ما في القرآن من محاجة أهل الكتاب في هاتين السورتين وأقله فيما قبلهما. على ان فيه أيضا ما أوجه الاسلام من إنصافهم والعدل فيهم، وبيان مودة النصاري منهم. وقد انتهينا من ذلك، ووصلنا الى تفسير السور المكية التي خطب بها المشركون وقلما يذكر فيها أهل الكتاب الا في سياق بيان سنة الله تعالى في الرسل وأممهم.

لهذا كنا نظن أن باب محاجة أهل الكتاب يكون مغلقي المنار الى ما شاء الله، ولكن مجلة المبشرين العربية (الشرق والغرب) نشرت في العدد الذي صدر منها في أول الشهر الماضي (ابريل) مقالة عنوانها (السنة وصحتها) طعنت فيها على السنة (المنار: ج ١) (٤) (المجلد التاسع عشر)

النبوية وزعمت أن طعننا يوجب الريب في الشريعة وترك العمل بها، وأنها لا قيمة لها في نفسها، وقد جاءتنا المجلة فلم نفتحها، ثم علمنا بذلك المقالة. قلم تقرأها، ثم رأينا لهذه المقالة تأثيرا سيئا في المسلمين حتى إن منهم من نقلها عن المجلة وطبع كثيرا من نسخها بمطبعة الجلائين ووزعت على الناس ووصلت إلينا نسخة منها، واقترح علينا كثيرون أن نرد عليها فوجب شرعا اجابة طلبهم.

وما أكد وجوب الرد ما رأيناه في المقالة من مطالبة ثلاث مئة مليون من أهل السنة بالجواب عنها، فلا ندع لهم مجالاً أن يقولوا للمسلمين إنه لم يستطع أحد من علماءكم أن ينافع عن سننكم وشرعيتكم، ولا أن يرد شيئا من حججنا عليها، فها نحن أولاء نرد عليهم رداً يعلمون ويعلم الناس به أنهم لم يتحروا الامانة فيما نقلوا من كتبنا، ولم يفهوا ما قرؤا منها وما نقلوا عنها، وأن طعنهم في أبي هريرة رضي الله عنه خطأ، وأنه لو صح لم يترتب عليه بطلان الثقة بالسنة، ولا ما رتبوه على ذلك من عدم وجوب طاعة الشريعة، وإنما قصاراه أنهم افتحروا دعاوى نسبوها إلى الاسلام، وردوا علينا بما لا يصلح أن يكون رداً.

وقد رأينا أن نقل كلامهم برمته على ما فيه من الرواكة والافتور والضعف، وإطلاق بعض الكلام على غير المعاني التي نطلقها عليها، ولكن لا نناقشهم في شيء من الالفاظ لناتما، ولا في العبارة من حيث ضعفها، بل في المسائل والمعاني، وقد كان الغرض الأول من نقل عبارتهم بنصها، وعدم تلخيص مسائليها والرد عليها، أن لا يتوهم أحد منهم أو من غيرهم أننا تصرفنا في التلخيص تصرفاً يخل بالمعنى المراد، أو حذفنا منه ما لا يمكن رده بنقض ولا انتقاد، واستتبع ذلك بيان أن القوم لا يوثق بنقلهم ولا بفهمهم، ومن المعلوم بالضرورة أنهم ليسوا كالفلاسفة الذين يبحثون في المسائل لأجل استبانة الحق في ذاته، وإنما يتحرون بالبحث ما يرون فيه سبيلاً للطعن والاعتراض، ومجالاً للشكوك واثارة الشبهات، كما يعلم مما يأتي

﴿ المجلة الاولى من مقدمة الطاعن ﴾

افتتح طاعنهم مقاله بمجلة تتضمن عدة دعاوى هذا نصها :

« ان صحة الشريعة قضية لا بد لكل مسلم سني من التسليم بها وذلك متوقف على صحة السنة . فاذا ارتاب أحد في صحة السنة فليس له داع منطقي يوجب إطاعة الشريعة لأن جانباً قليلاً منها فقط يتوقف على القرآن ، والجانب الأكبر يتوقف على السنة التي اجتمعت في الأحاديث . فاذا ثبت الريب في هذه الأحاديث تزعمت أركان الشريعة وأركان تابعيها من حنفي ومالكي وشافعي ومجتبي . وعددهم لا يقل عن ثلاث مئة مليون من الاتباع » اهـ

تلخص هذه الجملة من كلامه في ثلاث قضايا ونبين ما فيها

القضية الأولى

﴿ زعمه اذا ارتاب أحد في السنة بنتهي وجوب طاعة الشريعة ﴾

هذه القضية بدئية البطلان فان الاطلاق في جزاء الشرط يدل على ان المراد من القضية الشرطية ان ارتياب فرد من الافراد في صحة السنة يستلزم انتفاء وجوب اتباع الشريعة على جميع الافراد . وانما المقول للوافق للمنطق ان ارتياب الفرد أو ظنه أو علمه يرتب عليه ما يستلزمه في حق نفسه ولا يكون ذلك مؤثراً في غيره ممن لم يرتب ارتيابه أو لم يعلم علمه ، وكذلك ارتياب الافراد الكثرين . وقد ارتاب بعض علماء أوربة الاحرار في وجود المسيح عليه السلام وزعموا أنه شخص خيالي — أو متخيل — لم يوجد ، كما زعم بعض المؤرخين مثل ذلك في هوميروس شاعر أساطير اليونان — فهو استلزم ارتياب أولئك المرتابين فيه انتفاء إيمان مئات الملايين من المسلمين والنصارى وغيرهم بوجوده عليه السلام ؛

القضية الثانية

﴿ زعمه ان أكثر الشريعة يتوقف على الأحاديث ﴾

هذه القضية غير مسلمة فان الشريعة عندنا تشمل العقائد والمبرة فيها بالدلالة القطعية وجميع العقائد التي تتوقف عليها صحة الاسلام ثابتة بنصوص القرآن وإجماع المسلمين ، وإثبات الألوهية والنبوة منها مؤيد بالبراهين العقلية ، ولا يوجد شيء منها يتوقف على أحاديث الآحاد التي يمكن الارتياب في بعضها . وكذلك أصول العبادات

كلها قطعية ثابتة بالقرآن والسنة العملية المتواترة التي لا تتوقف على أحاديث الآحاد. وما ثبت من أحكام العبادات بأحاديث الآحاد ولم يجمع عليه أئمة العلم فلا تتوقف عليه صحة الإسلام وإن كان صحيحا في نفسه ، وإنما هو مزيد كمال في علم السنة . وأما أحكام الشرع في المعاملات فأكثرها مأخوذ من القواعد والاصول وصكنا الفروع الواردة في القرآن إما بالنص وإما بدلالة النص وفخواه ، ومن القياس الذي توسع فيه بعضهم كالخفية فالشافعية ، والمصالح العامة التي توسع المالكية والحنابلة . وأقلها من حديث الآحاد . وما بقي من أركان الشريعة بعد العقائد والأحكام العملية إلا الأخلاق والآداب ، وجميع ما ورد في الأحاديث من الحكم والفضائل والآداب فهو مستمد من القرآن الحكيم وشرح له ، بل السنة كلها بيان للقرآن لقوله تعالى (وأنزلنا إليك الذكريات للناس ما نزل إليهم) وقد ثبت في صحيح مسلم من عائشة رضي الله عنها أنها وصفت النبي صلى الله عليه وسلم بقولها: كان خلقه القرآن .

وقد اختلف العلماء في أحكام السنة التي لا تستند إلى نص من القرآن فقيل إنها بوحى من الله تعالى وإن الوحي لا ينحصر في القرآن ولكن للقرآن مزايا ليست لغيره من وحي الله إلى خاتم رسوله ولا إلى الرسل قبله ، أعظمها إعجازها والتعبد بتلاوتها . وقيل إن الله تعالى أذن لرسوله بأن يحكم ويشرع برأيه واجتهاده . ومن تأمل كثيرا من الأحكام التي استدلوا عليها بالسنة وحدها يرى لها ما أخذ من القرآن كتحریم الجمع بين المرأة وبين عمها أو خالتها في الزواج وتحریم الأكل والشرب في آنية الذهب والفضة ، وقد بينا ذلك في المنار ، كما بينا تفاوت الألفاظ في الفصوص على درر القرآن ، وأين أفهام الناس كلهم فيه من فهمه عليه الصلاة والسلام ، وقد ثبت مع ذلك أنه صلى الله عليه وسلم كان يقضي في المسائل السياسية والإدارية باجتهاده ، ويستشير فيها أصحابه .

القضية الثالثة

{ زعمه أنه إذا ثبت الريب في الأحاديث نزلت أركان الشريعة }
هذه القضية غير مسلمة أيضا وفيها إجمال وإبهام . فإذا أراد بثبوت الريب في

الأحاديث ما أفادته جهته الأولى من أرتياب بعض الأفراد ولو واحدا - فقد بينا ان هذا لا يترتب عليه إلا ما يستلزمه الأرتياب في نفس المرتاب وحده ، وإذا أراد أرتياب جميع الناس أو جميع المسلمين في جميع الأحاديث فهذا ما وقع ولن يقع ولا يعقل أن يقع ، وسنشرح ذلك على وضوحه في نفسه ، فإن فرضنا جدلا انه يقع فأما يترتب عليه حينئذ الاكتفاء في الدين بما في القرآن والسنة العملية المنقولة بمثل مشات الألف وألف الألف منذ العصر الأول ككيفية الصلاة والصيام والحج وغير ذلك وبما ثبت بالاجماع والقياس الصحيح ، ولا ينقص من كتب الشريعة حينئذ إلا الأحكام والحكم التي ثبتت بأحاديث الآحاد وحدها كما بيناه في الكلام على القضية الثانية

وبهذا وذلك يظهر لك بطلان قوله « تزعمت أركان الشريعة وأركان تابعيها » فإن أراد بأركان الشريعة أصول العقائد وقضايا الأيمان التي يكون بها المرء مؤمنا فقد علمت انه لا يتوقف شيء منها على أحاديث الآحاد ، وإن أراد أركان الإسلام الخمسة فكذلك ، فإن معرفة هذه الأركان لا تتوقف على ثبوت الأحاديث الواردة فيها فأنها تجمع عليها معاومة من الدين بالضرورة ، سواء صح ما ورد فيها من الحديث أم لم يصح ، على انه صحيح والله الحمد ، وإن أراد بأركان الشريعة أو أركان تابعيها أصولها المستمدة منها عند الأئمة الأربعة فقوله أظهر بطلانا فإن هذه الأركان أربعة - الكتاب والسنة والاجماع والقياس - وما أُلحق بها عند بعضهم كالمصالح والاستحسان ، فالأحاديث جزء من السنة التي هي ركن من هذه الأركان ، فالأرتياب في هذا الجزء لا يوجب الأرتياب في الجزء الآخر منها وهو ما ثبت بالتواتر عملا أو قولاً ، فكيف يوجب الأرتياب في القرآن وكله متواتر ، وفي الاجماع والقياس ؟ قلنا ان أرتياب جميع الناس أو جميع المسلمين في جميع أحاديث الآحاد ما وقع وإن يقع ولا يعقل ان يقع . ويبان ذلك ان اليهود من البشر في كل زمان ومكان ان يصدقوا خبر كل مخبر - لأن الأصل الغالب في أخبار الناس الصدق - إلا إذا وجدت علة في الخبر أو المخبر تقتضي الأرتياب ، كأن يكون الخبر غير مقبول أو يكون المخبر معروفاً بالكذب . على أننا نرى الناس يصدقون أكثر أخبار الجرائد

السياسية والشركات البرقية على كثرة ما عرفوا من كذبها ، واعتقادهم أن
 لأصحابها أهواء سياسية يحاولون تأييدها بالحق وبالباطل . فإذا كان هذا شأن
 البشر في أمثال هذه الاخبار التي تحوم حولها الشبهات في أنفسها وفي سيرة رواتها ،
 فكيف يعقل ان يرتابوا في صحة جميع الاحاديث التي صححها حفاظ المحدثين بعد
 نقد متونها وإقامة ميزان الجرح والتعديل لكل فرد من أفراد رواتها ، وقد علم أنهم
 لا يقبلون في الاحتجاج حديثا منقطع الاسناد ولا حديثا في رواته مجهول أو أحد
 ثبت عليه الكذب أو سوء الحفظ أو النسيان أو مخالفة النقات الاثبات في روايته ؟
 ها أنتم أولاء تصدقون أخبار أنجيلكم الاربعة وغيرها من كتبكم وليس عندكم
 سند متصل لشيء منها ، وقد اختلف علماءكم ومؤرخوكم في كتابها وفي اللغات التي
 كتبت بها ، وفي التواريخ التي كتبت فيها ، فلم يتوفر لكم فيها شيء من النقد
 والتحقيق الذي توفر لنا في نقل الحديث ، أفتمتعون مع هذا أن ترتاب في تصديق
 جميع الاحاديث التي نقلت لنا بدقة لم يهد لها البشر نظيرا في تاريخهم القديم ولا
 الحديث - وأنتم ترون أنفسكم وسائر البشر يصدقون أكثر ما يروى لهم بلا سند
 ولا بحث في رواته ، بل كثيرا ما يصدقون أخبار من ثبت عليهم الكذب من أرا
 كثرة ، كرواة البرقيات والجرائد ؟



هو الجملة الثانية من كلام الطاعن ﴿

قال : « وستثبت في الفصول التالية ان من السهل اثبات الشبهات الملتاة على
 تلك الأحاديث ، ونحن مثبتون في هذا الفصل وهن الاعتماد على بعض الصحابة
 التي تتوقف مشات من الاحاديث على شهادتهم حتى قامت عليها الشريعة ومنها
 نشأت السنة ، على ان البخاري الذي اشتهر بنقد رجال الحديث لم يخطر له ان يرتاب
 في صدق الصحابة لانهم كانوا في نظره معصومين من الكذب ، وهذا يدل على
 ضعف حجته ، فقد ثبت بوجه لا يقبل الشك ان أبا هريرة وابن عباس لم يكونا
 محصين في رواية الاحاديث . وغرضنا الآن ان نبين أن الريب في أحاديث أبي
 هريرة تسرب الى نفوس معاصريه ونفوس الذين جاؤا بعده ومع ذلك فقد نقل

عنه البخاري الاحاديث بالمشات فتداولتها السنة المجتهدين الذين اسسوا المذاهب الاربية وبنوا عليها نظامهم الشرعي »
 اقول تلخص هذه الجملة في قضايا تابعة في العدد لما تقدم ونبين ما فيها من الخطا والباطل

القضية الرابعة

﴿ زعمه وهن الاعتماد على رواة المئات الاحاديث من الصحابة كأبي هريرة ﴾
 هذه القضية باطلة فانها توهم القارىء ان الكاتب ثبت في هذا الفصل مطاعن في عدالة عدة من الصحابة الذين رووا المئات الكشيرة من الاحاديث — حتى اذا ما قرأ الفصل كله لم يجد فيه الا روايات في واحد منهم — وهو أبو هريرة رضي الله عنه — ويرى ان هذه الروايات لا تسقط عدالته كما نبسطه في هذا المقال . وهذا مما يريد قولنا ان هؤلاء الناس يكتبون ما لا يفهمون لانهم اعتادوا الجرأة على إلقاء المطاعن من غير تفكير ولا زوية ، فهم ينقضون ما يبنون ولا يشعرون

القضية الخامسة

﴿ زعمه أن البخاري لم يخطر بباله الارتباب في صدق الصحابة لا اعتقاده عصمتهم ﴾
 هذه القضية باطلة أيضا لأنها حكم بمصوم السلب ، على شيء يتعلق بالقلب لا يعلمه الا الرب ، فان مثل هذا الكاتب لا يناقش في مثل هذا التعبير لانه لا يفرق بينه وبين القول بأن البخاري لا يتهم أحدا من رواة الصحابة بالكذب ، ولا بغيره من المال القادحة في الرواية ، وانما يريد بيان بطلان زعمه ان البخاري كان يرى أن رواة الصحابة معصومون . والصواب انه كان يرى ويقول إنهم عدول صادقون لا معصومون ، وما قال هذا القول هو وغيره من نقاد الحديثين الا بعد تتبع تاريخهم كغيرهم من الرواة ، وقد نقل عنه الطاعن ما أراد أن يسقط به عدالة أبي هريرة وشيئا من محيصة لما يرويه ، فالبخاري كان أعلم من الطاعن بكل ما قيل في أبي هريرة وبما رواه أبو هريرة ولم يره مسقطا لعدالته ، ولو رآه مسقطا لما روى عنه في صحيحه . وقد كان البخاري من أمة أهل السنة الذين لا يقولون بأن أحدا

من البشر معصوم من الكذب الا الانبياء عليهم السلام . وصدق الرواية لا يتوقف على العصمة والا لما قبل أحد من البشر قول أحد بمد تبليغ أنبيائهم الوحي . وانما يكتفى في تصديق الرواية بالعلم بعدالة الراوي وجودة حفظه وضبطه لما يرويه ، ولم ينقل عن أحد من مؤرخي البشر ونقله الاخبار مثلاً نقل عن البخاري من شدة التحري في كتابه الجامع الصحيح ، فليأتنا هذا الطاعن بمثله أو بما يقرب منهم من علمائهم ؟ كيف وكتبهم المقدسة تنسب الكذب وغيره من كبائر المعاصي الى الانبياء برأهم الله تعالى وصلى الله عليهم وسلم ، وهوؤلاء المبشرون وأهل نحلهم لا يقولون بعصمة الانبياء دع عصمة ناقلي كتبهم بغير أسانيد متصلة ولكنهم يتقبلون ما عزي اليهم . وسنشير الى المقابلة بين رجالنا ورجالهم في هذا المقال ، ولا حاجة الى تنفيذ قوله بضعف حجة البخاري الذي بناه على زعمه أن البخاري يعتقد عصمة الصحابة ، فهو ساقط في نفسه وأضعف منه وأسقط ما بناه عليه

القضية السادسة

﴿ زعمه أن الأئمة الاربعة أسسوا مذاهبهم على ما رواه البخاري عن أبي هريرة ﴾

هذه القضية الباطلة تدل على مبلغ علم المبشرين الناشرين لهذا المقال وعلى درجة تحريمهم وصدقهم فيما يقولون وينقلون

الحافظ البخاري متأخر عن الأئمة الاربعة أدرك رابعهم الامام أحمد ابن حنبل وتلقى الحديث عنه . وقد جاء في تهذيب التهذيب عن العقيلي أن البخاري لما ألف كتابه الصحيح عرضه على علي بن المديني ويحيى بن معين وأحمد بن حنبل (وكلهم من كبار شيوخه) وغيرهم فامتحنوه وكلهم قال : كتابك صحيح الا أربعة أحاديث . قال العقيلي والقول فيها قول البخاري وهي صحيحة . والشاهد في هذا النقل أن البخاري أخذ عن أدرك من الأئمة الاربعة ولم يأخذ أحد منهم عنه شيئاً ، ولم يكن أحد من المجتهدين يقلد أحداً في رواية ولا دراية ، وانما يأخذ كل منهم بما صح عنده من الرواية

ولد الامام أبو حنيفة سنة ٨٠ وتوفي سنة ١٥٠ وولد الامام مالك سنة ٩٣ وتوفي

سنة ١٧٩ وولد الامام الشافعي سنة ١٥٠ وتوفي سنة ٢٠٤ وولد الامام احمد ١٦٢
وتوفي ٢٤١ وولد الامام محمد بن اسماعيل البخاري سنة ١٩٤ وتوفي سنة ٢٥٦ وقد
رحل من بلاده لطلب العلم سنة ٢١٠ أي بعد وفاة الامام الشافعي ببضع سنين
وبعد وفاة مالك باحدى وثلاثين سنة وبعد وفاة أبي حنيفة بستين سنة
فكيف اجاز لهذا الطاعن في السنة والشريعة دينه وعقله أن يقول ان الأئمة
الاربعة أخذوا عن البخاري مارواه من الاحاديث عن أبي هريرة وبنوا عليه نظامهم
الشرعي؟ وكيف توهم أنه جاء بعلوم وحقائق تزعم هذه الشريعة التي هي أثبت
من الجبال الرواسي؟ أمثل هذه الدعاوى المخترعة تهدم الحقائق الثابتة؟



﴿ الجملة الثالثة من كلام الطاعن ﴾

الشبهات في أبي هريرة

الشبهة الاولى

(١) قال الطاعن: الارتياب العام في أبي هريرة (بشهادة نفسه) حدثنا عبدالعزیز بن
عبدالله... عن أبي هريرة قال « ان الناس يقولون أكثر أبو هريرة » ولولا آيتان
من كتاب ما حدثت حديثا... ان إخواننا من المهاجرين كان يشغلهم الصنفق بالاسواق
وان اخواننا من الانصار كان يشغلهم العمل في أموالهم ، وأن أبا هريرة كان يلزم
رسول الله (صلعم) بشعب بطنه ويحضر ما لا يحضرون ويحفظ ما لا يحفظون .
(البخاري جزء أول كتاب العلم صفحة ٣٧) وكتب في الحاشية ما نصه :
(جاء في الاصابة لابن حجر جزء ٧ : ٢٣ قوله « انكم تزعمون ان أبا هريرة
يكثر الحديث عن رسول الله » وقد علل هذا الاكثار برواية غريبة) اه كلام الطاعن
الجواب عن هذه الشبهة

استدل الطاعن بهاتين الروايتين على ما سماه الارتياب العام في أبي هريرة ،
ويفهم من هذا أنه يوم قارئ مقالته أن جميع أهل عصره أو أكثرهم كان يرتاب
في صحة روايته . وهذه دعوى باطلة ، ولغفط الناس يصدق بالقليل والكثير قال الله
تعالى (الذين قال لهم الناس ان الناس قد جمعوا لكم فاخشوهم) روي في التفسير
(المنار: ج ١) (٥) (المجلد التاسع عشر)

المأثور أن الذي قال ذلك هو نعيم بن مسعود قال ان أبا سفيان يجمع لكم الجيش الخ وقيل ان القائل ركب عبد القيس . فالناس اسم جنس يطلق على الواحد كما يقال : فلان يركب الخيل . وان لم يركب الا فرسا واحدا ، ويطلق على الكثير . وقد ثبت أن بعض الصحابة أنكروا كثرة أبي هريرة من التحديث كما هو صريح هذا الحديث الذي اختصره الطاعن من البخاري . وقد صرح في رواية أخرى له بزيادة «ويقولون ما للمهاجرين والانصار لا يحدثون مثل حديثه» ووجه الانكار أن أبا هريرة من متأخري الصحابة فينبغي ان يكون أقل سماعا منهم . ومن المعلوم بالبداهة المتفق عليه من العقلاء الذي يقضون به في محامهم ان الاستنكار والاستغراب في مثل هذا لا يقتضي الاتهام بالكذب ، وأن التهمة لا تقتضي بمجرد سبب العدالة ، لان من التهم ما يبنى على شبهات وأوهام ، ومنه ما هنا وقد أجاب أبو هريرة عن الاكثار هنا بأنه كان يلزم الرسول صلى الله عليه وسلم لا يكاد يفارقه اذ لا تجارة له كالمهاجرين ولا حرث له كالانصار فيشغله هذا أو ذاك ، فكان بهذه الملازمة يسمع ما لا يسمعون ويحفظ ما لا يحفظون . ويضاف الى هذا الجواب أنه حدث بما سمعه وبما رواه ، وأجوبة أخرى سيأتي بيانها — وأجاب عن أصل التحديث بالآيتين الداليتين على وجوب اظهار العلم وحرمة كتمانها ، وهما قوله تعالى (ان الذين يكتمون ما أنزلنا من البينات والهدى من بعد ما بيناه للناس في الكتاب أولئك يلعنهم الله) الى قوله (التواب الرحيم) وقد حذف ذلك الطاعن

وأما الرواية الثانية وهي ما نقله الطاعن في الحاشية عن الاصابة لابن حجر فهي رواية أخرى لهذا الاثر نفسه رواها البخاري عن الاعرج (عبد الرحمن بن هرمز) عن أبي هريرة، وقال الطاعن انه علة الاكثار برواية غريبة؛ أي علة كثرة تحديثه بعلة غريبة أي عند الطاعن، ولم يذكر هذه العلة؛ وهي عين العلة التي في الرواية الأخرى مع زيادة تعدد من آيات النبي صلى الله عليه وسلم ودلائل نبوته — ولذلك لم يذكرها الطاعن وهي : فحضرت من النبي صلى الله عليه وسلم مجلسا فقال « من يبسط رداءه حتى أقضي مقالتي ثم يقبضه اليه فلن ينسى شيئا سمعه مني » فبسطت برودة علي

حتى قضى حديثه ثم قبضتها اليّ فوالذي نفسي بيده ما نسيت شيئاً سمعته منه بعد.
وروى هذا الحديث أحمد ومسلم والنسائي وغيرهم من طرق. وقد فهم أبو هريرة من
الحديث عموم السلب المطلق وصدق عليه ذلك، وإن كان لفظ الحديث يحتمل
تقييد العموم بما يقوله صلى الله عليه وسلم مدة بسط الرداء. وسنذكر بعض ما قاله
الأئمة النقاد في حفظ أبي هريرة، ولم يرو عنه في الصحيح أنه نسي شيئاً حدث به
إلا حديث « لا عدوى » فإنه أنكره بعد أن روى ما يدل على ثبوت العدوى،*
ولعله كان من مراسيله لا من سماعه، فلا يتعارض مع قوله أنه ما سمع شيئاً ونسيه
أي بعد مسألة الرداء، أو كان من سماعه قبل بسط الرداء.

الشبهة الثانية

(٢) قال الطاعن: تهمة أبي هريرة بالكذب (بشهادة نفسه) : « عن أبي
الرزين قال خرج إلينا أبو هريرة فضرب يده على جبهته فقال: ألا إنكم
تجدثون أي أ كذب على رسول الله لتهدوا وأضلّ ألا واني أشهد لسمعت رسول
الله (صاعم) يقول إذا انتطح شمع أحدم فلا يمشي في الاخرى حتى يصلحها »
(جزء ٤ : ٤٤٠) (لا يخفى ما في هذا من الضعف)

(٣) ونقل ابن حجر عن أحمد بن حنبل (جزء ٧ صفحة ٢٠٥) قوله « قيل
له ا كذرت فقال لو حدثتكم بما سمعت لرمتوني بالقشع أي الجلود » وقد أردف
هذا بشكوى أخرى وهي قوله « أ كثر علينا أبو هريرة »

(٤) نقل ابن حجر عن عائشة (جزء ٧ صفحة ٢٠٥) ما يأتي: قالت عائشة
لأبي هريرة « إنك تحدث بشيء ما سمعته » فأجابها أبو هريرة بما مؤداه أنها
كانت مهتمة بزيتها فلم تسمع ما سمعه هو

(٥) عبدالله بن عمرو بن العاص جاء في كتاب أخبار مكة للأزرقي صفحة ١٣٥
قوله: حدثنا أبو الوليد... عن عبيد الله بن سعد أنه دخل مع عبدالله بن عمرو
ابن العاص المسجد الحرام والكمبة محرقه حين أدير جيش الحصين بن نمير والكمبة
تتناثر حجارتها فوقف ومعه ناس غير قليل فبكي حتى لا ينظر الى دموعه تحدر

* راجع ص ٧٨١ م ١٨ أي بجلد سنة المنار الماضية

كخلافي عينيه... قتال يأيها الناس والله لو أن أبا هريرة أخبركم انكم قاتلوا ابن نبيكم بعد نبيكم ومحرقو بيت الله ربكم لقاتم ما من أحد أكذب من أبي هريرة »

(٦) عبدالله بن عمر جاء في الترمذي جزء ١ صفحة ٢٨١ قوله : حدثنا ابن عمر ... فقال ان رسول الله (صلى الله عليه وسلم) أمر بقتل الكلاب الا كلب صيد أو كلب ماشية . قيل له إن أبا هريرة كان يقول أو كلب زرع . فقال ان أبا هريرة له زرع » (ولا يخفى ما في هذا من التبريع اللطيف)

(٧) — عن الإصابة لابن حجر جزء ٧ صفحة ٢٠٥ . كان أبو هريرة قد روى حديثاً عن الصلاة لم يعجب مروان فسأل عبد الله بن عمر فقال عبدالله : لقد أكره أبو هريرة ، فقالوا له أتكر شيئاً مما يقولون ؟ فقال لا ولكن أجراً وجبنا . وبلغ ذلك أبا هريرة فقال : ما ذنبي ان كنت حفظت ونسوا ؟

ولا نظن قوله « أجراً وجبنا » من قبيل الازدراء فان ابن عمر ما كان ينسب الجبن الى نفسه . اما الجرأة التي نسبها الى ابي هريرة فمعناها التهجم والتحدي . ولعل في هذا ما يميط لنا اللثام عن مصادر الاحاديث فانه يدلنا على عظم الاستسلام الى رواية الاحاديث غير المدققتين . والارجح ان عبد الله لم يكن ليحسر على مقاومة ابي هريرة وإنما جاهر برأيه بلجهة الازدراء .

(٨) جاء في الإصابة لابن حجر جزء ٧ صفحة ٢٠٥ ان مروان استاء من كلمة قالها أبو هريرة فاتهمه بالاكثار من الرواية وأردف ذلك بقوله : إنما قدم أبو هريرة قبل وفاة رسول الله ... يبسير . فقال أبو هريرة : قدمت ورسول الله ... بخير وانا يومئذ قد زدت على الثلاثين فأقت حتى مات »

[ملاحظة — كان محمد في خيبر في سنة سبع هجرية أي قبل موته بنحو أربع سنوات ، فالحادثة المذكورة هنا تبين ان معاصري أبي هريرة أنفسهم كانوا يرون المدة قصيرة جداً لا تعلق إكثاره من رواية الاحاديث التي كان يستشهد بها كلما شاء]
اه كلام الطاعن بحروفه وإشاراته ورموزه وحذفه من الروايات وغلظه فيها وهو كثير ، ومنه قوله « أتكر شيئاً مما يقولون » وصوابه « مما يقول » يعني أبا هريرة ، وقوله « أجراً وجبنا » وصوابه « اجترأ وجبنا » ولعل هذا الخطأ من الطبع لا من

نحريث الناقل، ولكن بعض غلطه من سوء الفهم قطعا كقولهم بعد الحديث الذي عزاه إلى أحمد: وقد أوردنا هذا بشكوى أخرى الخ والصواب ان هذه الزيادة ليست من حديث أحمد. ومنه ما فهمه من كلام ابن عمر

الجواب عن هذه الشبهة

نقول - (أولا) ليس في هذه الروايات التي أوردناها الطامع تصريح من أحد بأن أبي هريرة قد ثبت عليه الكذب

- وثانيا - إن التهمة لا تثبت الا بالدليل والدليل، باتفاق الشرائع والقوانين وعرف أهل العقل والعدل من البشر أجمين، ولم يتم أحد دليل ولا بينة على أن أبي هريرة كذب، وإنما عرض لبعض الصحابة شبهة في رواية أبي هريرة، ولو ثبتت الشبهة وظلت مجهولة وسبها خفيا لصح أن يجعل على لمدام إلحاق روايته برتبة الصحيح احتياطاً، ولكن سبب الشبهة معروف وهو لا يقتضى سلب العدالة ولا هدم الثقة بالرواية

- وثالثا - ان تلك الشبهة سببين (أحدهما) خاص بكثرة الرواية وفيه ورد أكثر الروايات، وحاصلها أن مدة صحبته عليه السلام ثلاث سنين وأشهر وهي لا تنفع للأحاديث الكثيرة التي كان يرويها (والثاني) خاص ببعض معين الأحاديث، وهي التي كان يعوق التكذيب بها، أو الإيذاء أو القتل إذا حدث بها، لأنها من أخبار الفتن التي أخبر بها النبي عليه السلام قبل وفاتها، وهي ما يسميه النصارى بالنبوات، ولما عرف أهل الحديث سبب الشبهة ظهر لهم أنها لا تدل على أدنى ظن في عدالة أبي هريرة، وبيان ذلك من وجوه

أسباب كثرة حديث أبي هريرة

لكثرة حديث أبي هريرة رضي الله عنه أسباب استخراجها من حديث روايات (أحدها) أنه قصد حفظ أقوال الرسول عليه السلام وضبط أحواله لاجل أن يستفيد منها ويفيد الناس، ولجل هذا كان يلزمه ويسأله، وكان أكثر الصحابة لا يجزءون على سؤاله الا عند الضرورة، وقد ثبت أنهم كانوا يسرون إذا جاء بعض

الأعراب من البدو واسلموا لانهم كانوا يسألون النبي صلى الله عليه وسلم . ومن الدلائل على هذا السبب ما رواه عنه البخاري قال : قلت يا رسول الله من أسعد الناس بشفاعتك؟ قال « لقد ظننت أن يسألني عن هذا الحديث أحد أولى منك لما رأيت من حرصك على الحديث » وما رواه أحمد عن أبي بن كعب: ان أبا هريرة كان جرياً على أن يسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أشياء لا يسأله عنها غيره . (ثانيها) انه كان يلزم النبي صلى الله عليه وسلم ويتبعه حتى في زيارته لئنسائه وأصحابه ليستفيد منه ولو في أثناء الطريق ، فكانت السنن القليلة من صحبته له كالسنن الكثيرة من صحبة كثير من الصحابة الذين لم يكونوا يرونه صلى الله عليه وسلم الا في وقت الصلاة أو الاجتماع لمصلحة يدعوهم اليها أو حاجة يفزعون اليه فيها ، وقد صرح بذلك لمروان، وكما سنين ذلك في كلامنا على الشاهد السابع من شواهد الطاعن وأخرج البغوي بسند جيد - كما قال الحافظ ابن حجر - عن ابن عمر انه قال لأبي هريرة : أنت كنت ألزمتنا لرسول الله صلى الله عليه وسلم وأعلمنا بحديثه . وفي الإصابة عنه انه قال: أبو هريرة خير مني وأعلم بما يحدث، وعن طلحة بن عبيد الله : لا أشك ان أبا هريرة سمع من رسول الله (ص) ما لم نسمع

(ثالثها) انه كان جيد الحفظ قوي الذاكرة ، وهذه مزية امتاز بها أفراد من الناس كانوا كثيرين في زمن البداوة وما يقرب منه اذ كانوا يعتمدون على حفظهم، ومما نقله التاريخ لنا عن اليونان أن كثيرين منهم كرهوا بدعة الكتابة عند ما ابتدوا يأخذونها وقالوا ان الانسان يتكل على ما يكتب فيضعف حفظه، وأنا نفاخر بحفاظ أمتنا جميع الأمم وتاريخهم -م ثابت محفوظ ، قال الامام الشافعي : أبو هريرة أحفظ من روى الحديث في دهره . وقال البخاري مثل ذلك الأ أنه قال عصره بدل دهره . وأعظم من ذلك ما رواه الترمذي عن عمر (رض) انه قال لابي هريرة : أنت كنت ألزمتنا لرسول الله صلى الله عليه وسلم وأحفظنا لحديثه

(رابعها) بشارة النبي صلى الله عليه وسلم له بعدم النسيان كما ثبت في حديث

بسط الرداء المتقدم وهو مروى من طرق متعددة في الصحاح والسنن

(خامسها) دعاؤه له بذلك كما ثبت في حديث زيد بن ثابت عالم الصحابة

الكبير (رض) عند النسائي . وهو ان رجلا جاء الى زيد بن ثابت فسأله فقال له زيد: عليك بأبي هريرة فاني بينما أنا وأبو هريرة وفلان في المسجد ندعو الله ونذكره اذ خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى جلس الينا فقال « عودوا للذي كنتم فيه » قال زيد فدعوت أنا وصاحبي فجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم يؤمن على دعائنا ، ودعا أبو هريرة فقال: إني أسألك مثل ما سألت صاحبي وأسألك علما لا ينسى ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم « آمين » فقلنا يا رسول الله ونحن نسألك علما لا ينسى . فقال « سبقكم بها الغلام الدوسي »

(سادسها) انه تصدى للتحديث عن قصد لانه كان يحفظ الحديث لاجل ان ينشره ، واكثر الصحابة كانوا ينشرون الحديث عند الحاجة الى ذكره في حكم أوقوي او استدلال ، والمتصدي للشيء يكون اشد تذكرا له ويندكره بمناسبة وبغير مناسبة لانه يقصد التعليم لذاته ، وهذا السبب لازم للسبب الاول من اسباب كثرة حديثه

(سابعها) انه كان يحدث بما سمعه وبما رواه عن غيره من الصحابة كما تقدم فقد ثبت عنه انه كان يتحرى رواية الحديث عن قدماء الصحابة فروى عن أبي بكر وعمر والفضل بن العباس وأبي بن كعب وأسامة بن زيد وعائشة وبصرة الغفاري ، أي انه صرح بالرواية عن هؤلاء ، ومن المقطع به ان بعض أحاديثه التي يصرح فيها باسم صحابي كانت مراسيل لانها في وقائع كانت قبل اسلامه ، ومراسيل الصحابة حجة عند الجمهور ، وقد روى أيضا عن كعب الاحبار وهو من علماء يهود أسلم في أيام أبي بكر وقيل في أيام عمر ، ووثقه المحدثون ولكن روى البخاري عن معاوية انه قال فيه : ان كان لمن أصدق هؤلاء المحدثين الذين يحدثون عن اهل الكتاب وان كنا مع ذلك لنبلو عليه الكذب . ولم يرو البخاري في صحيحه شيئا لكعب . وقد كان في نفسي شيء من رواية كعب قبل ان أرى ما قاله فيه معاوية ، وأعلم ان كثيرا من الناس يتهمونه بالكذب . ثم رأيت للحافظ ابن كثير كلاما في ذلك فن تدبر هذه الاسباب لم يستغرب كثرة رواية أبي هريرة ولم ير استنكار افراد من أهل عصره لها موجبا للارتياب في عدالته وصدقه ، اذ علم أن سبب

ذلك الاستنكار، عدم الوقوف على هذه الأسباب،
على أن جميع ما أخرجه البخاري في صحيحه له ٤٤٦ حديثا بعضها من جماعه
وبعضها من روايته عن بعض الصحابة، وهي لو جمعت لا يمكن قراءتها في مجلس
واحد لأن أكثر الأحاديث النبوية جمل مختصرة، فهل يستكثر عاقل هذا المقدار على
مثل أبي هريرة أو من هو دونه حفظا وحرصا على تحمل الرواية وإداؤها فيجاري
هذا الطاعن في الشريعة على الطعن في الامام البخاري لتخريجها؟؟ كيف وهذا
الطاعن لا يوثق بنقله ولا بفهمه ولا بقصدته الى بيان الحقيقة بل نعلم علم اليقين أنه يريد
التشكيك والطعن لان هذا هو عمله الذي يعيش له وبه ؟
سبب استنكار بعض حديث أبي هريرة

نقل الطاعن في الشاهد الثاني عن ابي دزين أن ابا هريرة قال على مسمع منه
« ألا إنكم تحذون أبي أكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم » وعزى هذا الى
(جزء ٤: ٤١٠) ولم يذكر اسم الكتاب وظاهر عزوه الشاهد الذي قبله الى البخاري
انه يعني ان هذا في البخاري أيضا، وانما عرفه من رواية مسلم. وذكر في الشاهد الثالث
انه قال لو حدثتكم بما سمعت لرميتوني بالقشع. وصوابه: لو حدثتكم بكل ما سمعت،
وذكر في الشاهد الخامس عن كتاب أخبار مكة للأزرقي أنه قال حين رأى الكعبة محرقة
بعد انصراف جيش الحسين بن علي: يا أيها الناس لو أن ابا هريرة أخبركم انكم قاتلوا
ابن نبيكم بعد نبيكم ومحرقو بيت ربكم - لقلتم ما من أحد أكذب من ابي هريرة.
يعني لو حدثتكم قبيل إحراق بني أمية للكعبة بذلك لكذبوه لان الخبر مما يستبعد
تصديقه. فعلم من قوله انه كان يعلم بهذا الحدث قبل وقوعه لانه سمعه من الرسول
(ص) ودليل هذا انه قرنه بخبر مثله في بعده عن الوقوع ولم يكن قد وقع وهو أنهم
سيقتلون ابن نبيهم يعني الحسين عليه السلام وقد وقع ذلك بعد وفاته رضي الله عنه
كان أبو هريرة يعلم ان كثيرا من الناس لا يصدقون الروايات التي تستبعد
تقولهم وقوعها، وان كانت جائزة في نفسها، فيتوقع أن يكذبوه اذا هو حدث بها،
ويظنون أنه عزاه الى الرسول لاجل قبولها، وكان يعتقد ان بني أمية يقتلونه اذا
هو حدث بكل ما سمعه من النبي صلى الله عليه وسلم عن احداثهم ومفاسدهم، وهذا

هو مراده بقوله الذي رواه عنه البخاري في صحيحه : حفظت من رسول الله صلى الله عليه وسلم وعائنين من العلم فأما أحدهما فبثته ، وأما الآخر فلو بثته لقطع مني هذا البلعوم . - يشير الى عنقه

قال الحافظ في الفتح : وحمل العلماء الوعاء الذي لم يثبه على الاحاديث التي فيها تبين أمراء السوء وأحوالهم وزمنهم ، وقد كان أبو هريرة يكتفي عن بعضه ولا يصرح خوفا على نفسه منهم ، كقوله : أعوذ بالله من رأس الستين وإمارة الصبيان . يشير الى خلافة يزيد بن معاوية لأنها كانت سنة ستين من الهجرة ، واستجاب الله دعاء أبي هريرة فمات قبلها بسنة . وستأتي الإشارة الى شيء من ذلك في كتاب الفتن . اه
وقد وفي الحافظ بوعدة هذا في شرح حديث أبي هريرة في أوائل كتاب الفتن من صحيح البخاري وهو قوله لسعيد بن العاص ومروان بن الحكم بن أبي العاص بن أمية : سمعت الصادق المصدوق يقول « هلكت أمتي على يدي غلعة (١) من قریش - وفي رواية أحمد والنسائي « ان فساد أمتي على يدي غلعة سفهاء من قریش » فقال مروان : لعنة الله عليهم غلعة . فقال أبو هريرة : لو شئت ان أقول بني فلان وفلان لفعلت . أي ولم يكن مروان يعلم حين لعنهم أنهم قومه وأبناؤه ولكن أبا هريرة هو الذي يعلم ولم يصرح .

وذكر الحافظ في شرحه لهذا الحديث حديثا آخر له من المرفوع في بيان معناه أخرجه علي بن معبد وابن أبي شيبة عنه وهو « أعوذ بالله من إمارة الصبيان - قالوا وما إمارة الصبيان ؟ قال - ان أطعموهم هلكنم في دينكم وان عصيتموهم أهلكوكم في دنياكم »

فتبين بهذا أن الأحاديث التي كان يتوقع أبو هريرة تكذيب بعض الناس له فيها هي ما كان من هذا النوع ، وظهر بهذا أن ما أورده الطاعن من الشواهد على اتهامه بالكذب لا يفيد شيء منه أثبات التهمة . وقد بينا آنفا أن رواية أبي

(١) هو جمع غلام ولم يقولوا غلعة مع كونه القياس استغناء عنه بغلعة كما في الفتح وفي رواية اغلعة تصغير غلعة . والغلام الصبي من حين يولد ان يحتمل قال الحافظ وقد يطلق الصبي والمعلم بالتصغير على الضعيف العقل والتدبير والدين ولو كان محتلما وهو المراد هنا فان الخلفاء من بني أمية لم يكن فيهم من استخلف وهو دون البلوغ وكذا من أقروه على الاعمال اه المراد منه

رزين عند مسلم والرواية التي عزاها الى أحمد وهي من طريق يزيد بن الاصم عن أبي هريرة ورواية عبد الله بن سعد عند الأزرقى - كلها صريحة في أن أبا هريرة كان يعتقد أو يظن أن بعض الناس يكذبونه في بعض أحاديث القتن إذا هو حدث بها قبل وقوعها لغرابة موضوعها .

بقي من شواهد الطاعن أربعة (أحدها) قول عائشة له: انك لتحدث بشيء ما سمعته. وقد عزا الحافظ هذا الى تخرىج ابن سعد وكتابه ليس في أيدينا فلان دري أذكر سببه بعينه أم لا، والظاهر من جواب أبي هريرة أنها أنكرت حديثا رواه لأنها لم تسمعه هي من النبي (ص) ومثل هذا وقع لها في أحاديث غير واحد من الصحابة لهذه العلة كارتياحها في حديث المعراج وفي حديث الرؤية في الآخرة وفي حديث عبد الله ابن عمرو في موت العلماء واتخاذ الرؤساء الجهال الذين يضلون ويضلون، ففي صحيح مسلم أن عروة بن الزبير سمع هذا الحديث من عبد الله بن عمرو فأخبر به خالته عائشة فأعظمت ذلك وأنكرته وقالت له: أحدثك أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول هذا؟ على أنها هي التي أرسلته اليه ليأخذ عنه الحديث قال « قالت لي عائشة: يا ابن أخي بلغني أن عبد الله بن عمرو ما رآنا الى الحج فآلقه فسأله فإنه قد حمل عن النبي صلى الله عليه وسلم علما كثيرا » ثم انها مع هذا ومع ما تعلم ويعلم كل الصحابة من ورع عبد الله وعدالته قد ارتابت في هذا الحديث وبقيت مرتابة فيه مدة حول كامل - قال عروة: فلما كان قابل (أي العام الذي بعد ذلك العام) قالت له: ان ابن عمرو قد قدم فآلقه ثم فاتحه حتى تسأله عن الحديث الذي ذكر لك في العلم قال فلقيته فسألته فذكره لي نحو ما حدثني به مرته الاولى . فلما أخبرتها بذلك قالت: ما أحسبه الا قد صدق اراه لم يزد فيه شيئا ولم ينقص . والجواب المشهور عند العلماء في مثل هذه المسألة ان من حفظ حجة على من لم يحفظ

(ثانيتها) حديث عبد الله بن عمر في قتل الكلاب ، نقله الطاعن عن الترمذي وهو في صحيح مسلم وسنن النسائي وابن ماجه ايضا . وقد قال العلماء ان مراد ابن عمر بقوله « ان لأبي هريرة زرعاً » هو أن أبا هريرة كان محتاجا الى معرفة حكم اتخاذ الكلب للزرع لان له زرعاً فسأل عن ذلك وحفظه وعمل به . ويؤيد هذا

ويفند زعم الطاعن أنه يريد التقرُّيع ما صح عن ابن عمر من تفضيل أبي هريرة على نفسه وتقدم بعض كلامه في ذلك ، ومنه الشاهد الآتي الذي عدّه الطاعن تكذيباً لأبي هريرة وهو عين التصديق والتعديل - وهو - :

(ثالثها) ما نقله عن الاصابة - وهو الشاهد السابع - من أن مروان سمع من أبي هريرة حديثاً لم يعجبه الخ ما تقدم ، وقد حرف الطاعن الرواية . وهذا نصها :
وروينا في فوائد المزيكي تخرج الدارقطني من طريق عبد الواحد بن زياد عن الاعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة رفعه « اذا صلى احدكم ركعتي الفجر فليضطجع على يمينه » فقال مروان : أما يكفي أحدنا ممشاه الى المسجد حتى يضطجع على يمينه ؟ قال لا . فيبلغ ذلك ابن عمر فقال : أكثر أبو هريرة . فقيل لابن عمر هل تنكر شيئاً مما يقول ؟ قال لا ولكنه اجترأ وجبنا اه بحروفه (١)

وعبارة المبشر الطاعن توهم ان ما أورده هو نص ما في الاصابة ولعله يريد بقوله في الحديث « لم يعجب مروان » ايها القارئ أن موضوع الحديث قبيح أو منكر أدباً . ثم انه فسر الجرأة التي وصف ابن عمر بها أباهريرة بالتهجم والتعدي . وهذا من أكبر الجرأة على القول بغير علم فالتعدي معناه المباراة والمعارضة ولا محل له هنا ، فالطاعن أثبت بهواه معنى غير صحيح ، ونفي معنى صحيحاً ، وهو وصف ابن عمر نفسه بالجبن ، والمراد به كما تقدم في بيان السبب الاول من أسباب كثرة حديث أبي هريرة انه كان جريئاً على سؤال النبي صلى الله عليه وسلم وكان أكثر الصحابة يهابون سؤاله فلا يكادون يسألونه الا لضرورة . فهذا معنى قول ابن عمر اجترأ وجبنا . وهو قد صرح هنا بأنه لا ينكر شيئاً من قول أبي هريرة . ولكن القسيس المبشر يريد أن يقنعنا مع هذا التصريح بأنه أنكر كلامه وكذبه !! وقد فسر ابن الاثير « اجترأ وجبنا » بقوله : يريد انه أقدم على الاكثار من الحديث عن النبي (ص) وجبنا نحن عنه فكثير حديثه وقل حديثنا اه

هذا وان هذا الحديث عن أبي هريرة مطعون في سنده فان راويه عبد الواحد ابن زياد ليس ثقة فيما يرويه عن الاعمش عن أبي صالح كما صرح به الذهبي في

الميزان وذكر هذا الحديث من منا كبره عنه

وأما جملة التحدي التي كتبها الطاعن بغير فهم فهي مصحفة عليه من أثر في الاصابة عن عبد الله بن عمر. قال الراوي: كان ابن عمر اذا سمع أبا هريرة يتكلم قال: انا نعرف ما تقول ولكننا نجبن وتجتري. أي نجبن عن كثرة التحدي وتجتري أنت عليه. فيكون هذا بمعنى رواية عبد الواحد على الوجه الذي فسرها به ابن الاثير. ولكن كلمة تجتري صحفت في طبعة الهند للاصابة هكذا «نجتري» ولعل الطاعن رآها في طبعة مصر مصحفة أيضا بفعل من التحدي أو ما يقرب منه، وأنى له ان يعرف الاصل؟

وهذا يثبت قولنا ان هذا الطاعن يكتب ما لا يفهم وانه لا ثقة بنقله ولا بفهمه. ومن الغريب انه ترجى أن يكون هذا التفسير الباطل لتلك الكلمة المحرفة من تلك الرواية المنكرة أصلا للطعن في جميع الاحاديث لا لتكذيب أبي هريرة وحده فقال «ولعل في هذا ما يميظ لنا اللثام عن مصادر الاحاديث فانه يدلنا على عظم الاستسلام الى رواة الاحاديث غير المدققين، والارجح ان عبد الله لم يكن يجسر على مقاومة أبي هريرة وإنما جاهر برأيه بلهجة الازدراء» اه
فليهنأ المسلمون بهذا الطاعن بشر يعتهم بمثل هذا الخطب وانطاط والتحريف والدعاوي المضحكة. ومن ذا الذي لا يضحك من ادعاء هذا المبشر أن عبد الله ابن عمر بن الخطاب أمير المؤمنين القرشي ما كان يجسر على تخطئة أبي هريرة الدوسي الضعيف؟

كان ينبغي لك أيها القس المحترم أن تلمّ قبل تصديك لتشكك المسلمين في دينهم، وتهجمك على الطعن بشر يعتهم، أن تلمّ قليلا بتاريخهم، فانا نرى عوام نصارى بلادنا العربية يعلمون كخواصهم ان حرية النقد واستقلال الرأي عند الصحابة رضي الله عنهم قد بلغت أوج الكمال، وان أرقى الاوربيين حرية كالانكلانز لم ينافوا درجاتهم في ذلك، انهم يعلمون ان أمير المؤمنين عمر بن الخطاب الذي كانت تحشى بأسه ملوك الارض وتهابه الانس والجن كان يقول الكلمة على المنبر في المسجد الجامع فتخطئه بها المرأة أو الأعرابي فيمترف بخطئه اذا كان

مخطئا، فهل يقال في هؤلاء أن أعظمهم مكانة في العلم والشرف لا يجسر أن يصرح برأيه في تخطئة أضعفهم ?? على انه كان يكفيك ان تفهم شاهدك الآتي - وهو - (رابعها) ما نقله عن الاصابة محرفا ناقصا كالذي قبله - وهو الشاهد الثامن - ونحن نقله بنصه ليقابله القراء بما نقله (١) ويروا درجة أمانته . قال الحافظ :

« وأخرج ابن سعد من طريق الوليد بن رباح : سمعت أبا هريرة يقول لمروان حين أرادوا ان يدفنوا الحسن عند جده : تدخل فيما لا يعنيك . - وكان الامير يومئذ غيره - ولكنك تريد رضا الغائب . فغضب مروان وقال ان الناس يقولون أكثر أبو هريرة الحديث وإنما قدم قبل وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم يبسر . فقال أبو هريرة قدمت ورسول الله صلى الله عليه وسلم بخير وأنا يومئذ قد زدت على الثلاثين فأقت معه حتى مات و (كنت) أدور معه في بيوت نسائه وأخدمه وأغزو معه وأحج ، فكنت أعلم الناس بحديثه ، وقد والله سبقتني قوم بصحبته فكانوا يعرفون لزري له فيسألوني عن حديثه ، منهم عمر وعثمان وعلي وطالحة والزبير ، ولا والله لا يخفى علي كل حديث كان بالمدينة ، وكل من كانت له من رسول الله صلى الله عليه وسلم منزلة ، ومن أخرجه من المدينة أن يساكنه . قال فوالله ما زال مروان بعد ذلك كافئا عنه »

فخلاصة هذه الرواية أن مروان بن الحكم غضب لانكار أبي هريرة عليه أمرا كان لاهل بيته (بني أمية) فيه سياسة - والدولة دولتهم - فلم يجد كلمة يشفي بها غيظه الا قول بعض الناس : أكثر أبو هريرة ، فلما بين له أبو هريرة سبب كثاره أذعن له ولم يعد الى مثل ذلك ، أليس من العجائب أن يعهد هذا القس المبشر الى هذه الرواية فيحرفها ليستدل بها على كذب أبي هريرة أو تكذيب الناس له ، وما هي الاحكاية لشبهة الاكثار التي فندها أبو هريرة وأجبنا نحن عنها بما استنبطناه من مجموع الروايات المبينة لاسبابها وهي سبعة ؟

وجواب ابي هريرة يدل على جرأته وعلى سعة حرية العرب حتى في عهد معاوية أيضا ، فانه ذكر لمروان نفي النبي (ص) لوالده الحكم ، وسيأتي بيان ذلك

﴿ الجملة الرابعة من كلام الطاعن ﴾

(شبهات أخرى في أبي هريرة)

قال : « جاء في مجموعة الرسائل للنزالي في كتاب المؤمل للرد إلى الأمر الأول صفحة ٣٢ قوله : « أقلد جميع الصحابة ولا أستجيز خلافتهم برأيي إلا ثلاثة نفر أنس بن مالك وأبو هريرة وسحرة بن جندب ... وأما أبو هريرة كان يروي كلما سمع من غير أن يعامل في المنى ومن غير أن يعرف الناسخ من المنسوخ »

« اتعيس كوله زير هذا القول في كتابه (الظاهرية) صفحة ٧٩ ولكن بدون إشارة إلى القيد المذكور ، فأبو حنيفة لم يرتب في وثائق أبي هريرة ولكنه ارتاب في قيمة أحاديثه باعتبارها أركاناً للشريعة »

« ٢ حلقة أبي حنيفة : على أن ترتيب أبي حنيفة وأتباعه في قبول كلام أبي هريرة كان مبنياً على ترتيبهم في وثائقه . فقد نقل المسيرى في كتاب المهوران أنه وقع خلاف بين بضعة من رجال الأفعال في جامع بغداد ، فأنكر الخنثيون الاستشهاد بأبي هريرة لاشتباهم في صدق روايته ، وكان الخليفة هارون الرشيد في جانب الفريق المرتاب » اهـ

هذا ما قاله الطاعن بنصه على ما فيه من الغلط والتعريف والابهام من وجوه :

(منها) أن مجموعة الرسائل ليست للنزالي وإنما رسائل لكثير من قبله وبعده (ومنها) أن كتاب المؤمل في الرد إلى الأمر الأول ليس للنزالي كما توهمه عبارته (ومنها) أن قوله « أقلد جميع الصحابة » الخ منقول في كتاب المؤمل عن أبي حنيفة . وظاهر عبارة الطاعن أنه للنزالي لأنه هو الذي سبق ذكره في كلامه . ولهذا يتوجب من يرى لاحق كلامه وذكره فيه لاني حنيفة (ومنها) أن الأصل (يروى كل ما سمع) لا (كلما سمع) كما كتبت الطاعن والفرق بينهما معروف لكل من له إلمام بالعربية (ومنها) أنه أورد شبهة واحدة ، وإنما فقد المتوازن لشبهات متعددة ، ولكنه قسم هذه الشبهة إلى قسمين (أحدهما) ادعاؤه أن أبا حنيفة لا يحتاج بالأحاديث التي يرويها أبو هريرة (والثانية) أن أتباعه كذلك لا يحتجون بها

ولعلنا لو راجعنا عبارة حياة الحيوان لاستخرجنا من نقله لها بالمعنى الذي اراده اغلاطا وتحريفات اخرى ، والغرض من هذا بيان ما قلناه اولاً من انه لا يوثق بنقله ولا بفهمه ، مع القطع بأنه يقصد الطعن لتشكيك المسلمين في الاسلام لا تمحيص الحقيقة ، ولكن بعض خطئه مما لا يهتدي عاقل الى تعليقه ، كنسبته كتاب المؤمل ومجموعة الرسائل الى الغزالي ١١

أما الجواب عن هذه الشبهة فهي أن أبا حنيفة لم يطعن في رواية أبي هريرة بهذه العبارة ولا بغيرها ولم يتهمه بالكذب ، وهذه العبارة التي فسرها الطاعن بهواه لا بما تدل عليه في عرف الفقهاء لا تنهض حجة له ، فالتقليد عند علماء الشرع هو العمل برأي المقلد (بفتح اللام) لا بروايته ، لا خلاف بين المذاهب في هذا . فأبو حنيفة يقول في هذه الرواية عنه انه يقدم رأي الصحابي على رأيه — أي رأيه الذي يستنبطه من الكتاب أو السنة بالقياس — الأري هو الأثر الثلاثة ، وعال ذلك بقوله « أما أنس فاختلف في آخر عمره وكان يفتي من عقله وأنا لا أقلد عقله ، وإما أبو هريرة فكان يروي كل ما سمع من غير ان يتأمل في المعنى ومن غير ان يعرف الناسخ والمنسوخ » فقد صرح بأنه كان يروي ما سمعه وهذا ينفي اتهامه بأنه يكذب ، وصرح بأنه ما كان يقصد من الرواية استنباط الاحكام منها بالتأمل في معاني الاحاديث والبحث عن الناسخ والمنسوخ منها ليقدم الاول عند التعارض ، وحاصل ذلك انه راو غير مستنبط فيؤخذ بروايته لا برأيه وفهمه . وهذا صحيح فان ابا هريرة كان يقصد بحفظ الحديث اولاً بروايته والاهتمام به بنفسه ، وثانياً نشر السنة وايصالها الى الناس ليبتدوا بها بحسب اجتهادهم عملاً بوصية النبي صلى الله عليه وسلم المشهورة في خطبة حجة الوداع اذ قال « ليلغ الشاهد الغائب فان الشاهد عسى أن يبلغ من هو اوعى له منه » وفي رواية « رب مبلغ اوعى من سامع » وكتاتهما في البخاري وغيره . وفي معنى هذا الحديث ما رواه الترمذي والضياء من حديث زيد بن ثابت مرفوعاً « نضر الله امرأ سمع منا حديثاً فحفظه حتى يبلغه غيره فرب حامل فقه الى من هو أفقه منه » ورب حامل فقه ليس بفقيه »

والرواية الاخرى عن أبي حنيفة وهي الاشهر انه قال : أقلد من كان من القضاة

المفتين من الصحابة كأبي بكر وعمر وعثمان وعلي والعبادة الثلاثة ولا أستجيز خلافهم برأيي الاثلاثة نفر . — وذكرهم — والمراد بالعبادة الثلاثة عبد الله بن مسعود وعبد الله بن عباس وعبد الله بن عمر . وقد ترك الطاعن نقل هذه الرواية من كتاب المؤمل ، لأنها أظهر في المراد الذي بيناه ، وأبعد عن التحريف الذي ادعاه .

وما زعمه من رد الخفية الاستشهاد بحديث أبي هريرة لاشتباههم في صدق روايته اعتمادا على حكاية محرقة نسبها الى حياة الحيوان فهو باطل ، وهذه كتب الخفية في الحديث والنقح تكذب هذه الدعوى ، وصاحب الدار أدري . ومذهب السواد الاعظم من الفقهاء المجتهدين ان رأي الصحابة ليس بحجة في الشريعة سواء كانوا فقهاء مستنبطين أو رواة ناقلين ، وإنما الحجة في الرواية اذا صحت .

خلاصة الطعن في أبي هريرة والاجوبة عنه

ينحصر طعنه في أبي هريرة في ثلاثة أشياء — ١ — استكثار بعض الصحابة لروايته ، وقد بينا أسبابها المزيلة لاستغرابها ، — ٢ — توقع أبي هريرة لتكذيب بعض الناس له اذا هو صرح بكل ما سمعه ، وقد بينا ان هذا خاص بما سمعه من أخبار الفتن التي اسر اليه النبي صلى الله عليه وسلم شيئا كثيرا منها ، ومثله في ذلك حذيفه ابن اليان ، وقد ذكر كل منهما بعض ما سمع تصريحا أو تلويحا فوقم كما قالا فكان من دلائل النبوة التي لا تحتمل التأويل — ٣ — ان الخفية لا يحتجون بروايته وإنهم يعتقدون انه كان كاذبا — وهذه دعوى باطلة تكذيبها بالالف من كتب المذهب والملايين من أتباعها

ويعارض هذه الشبهات الباطلة إجماع أئمة الفقه ومنهم الاربعة المشهورون على الاحتجاج بما صح عندهم من أحاديث أبي هريرة المرفوعة — وكذا المرسلات عند الجمهور — وثنا كثير من الصحابة ومن بعدهم على سعة حفظه وجودة ضبطه ، وقد ذكرنا بعضها

ومن الغريب ان أبا هريرة اغضب مروان بن الحكم الاموي — الذي كان أمير المدينة ثم صار أمير المؤمنين — وعرض أمامه تمرضا يقرب من التصريح بأن عشيرته هي التي تفسد على المسلمين أمرهم ، ولم يجد مروان كلمة يقولها فيه الا حكاية

قول من قال : أ كثر أبو هريرة . ولما جبهه بتذكيره بنبي النبي صلى الله عليه وسلم لوالده (الحكم) من المدينة لم يعد الى تلك الكلمة ولا غيرها ، ولو وجد فيه مطمئنا لما قصر في التشنيع عليه به

وقد ورد ان مروان امتحنه لعله يعثر عثرة يؤاخذ به . قال الحافظ في الاصابة : وقال أبو الزهيرة كاتب مروان : أرسل مروان الى أبي هريرة فجعل يحدثه وكان اجلسني خلف السرير اكتب ما يحدث به ، حتى اذا كان في رأس الحول أرسل اليه فسأله وأمرني ان أنظر فما غير حرفاً عن حرف . اهـ

فياليت شعري ماذا كان يقول هذا الطاعن لو نقل أن أبا هريرة غير أو بدل أوزاد أو نقص في الاحاديث التي حدث بها مروان — واذا العاقبة مروان وشهر به حتى لا يقبل أحد حديثه — أو لو طعن في دينه وإيمانه غير مروان ؟ بل ماذا يقول هو وسائر دعاة النصرانية لو نقل ان النبي صلى الله عليه وسلم طرده كما طرد المسيح عليه السلام بطرس وسماه شيطانا وهو كبير تلاميذه ورسله ؟ ففي الفصل ١٦ من انجيل متى انه طوبه وجعله الصخرة التي يبنى عليها كنيسته وقال له (١٩) واعطيت مفاتيح ملكوت السموات فكل ما تربطه على الارض يكون مربوطا في السموات وكل ما تحله على الارض يكون محلولا في السموات (قال متى) ٢٠ حينئذ أوصى تلاميذه ان لا يقولوا لأحد انه يسوع المسيح ٢١ من ذلك الوقت ابتداء يسوع يظهر لتلاميذه انه ينبغي ان يذهب الى اورشليم ويتألم كثيرا من الشيوخ ورؤساء الكهنة والكتبة ويقتل وفي اليوم الثالث يقوم ٢٢ فأخذه بطرس اليه وابتداء ينتهره قائلا حاشاك يارب ٢٣ فالتفت وقال لبطرس اذهب عني يا شيطان ، أنت معثرة لي لأنك لاتهتم بما لله

(لكن بما للناس)

فهذه الشهادة على بطرس وهذا اللقب كان على رواية متى بعد تلك المنحة والخصوصية التي خصه بها ، فهل نسختها أم يجوز الجمع بينهما ؟ نحن نميل حواربي المسيح ولا نؤمن بهذه الرواية حتى نحتاج الى الجوب عنها . وفي متى (١٤ : ٣١) ان المسيح قال لبطرس أيضا « يا قليل الايمان » وفي ١٧ : ٢٠ وصف التلاميذ كلهم (المنار : ج ١) (٧) (المجلد التاسع عشر)

بعدم الإيمان وانه ليس لهم منه ولا مثل حبة خردل . ومثل هذه الشهادة متعددة في غيره من الاناجيل . حتى ان منها ما جاء بصيغة المستقبل كقوله لهم بعد ما رأوا آية إطعام خمسة آلاف من خمسة ارغفة « انكم قد رأيتموني ولستم تؤمنون » (يوحنا ٦: ٣٦) وكما وصفهم بعدم الإيمان وصفهم بأنهم أشرار ، روى ذلك لوقا في (١١ : ١٣) من انجيله

ثم ياليت شعري لو وصف النبي صلى الله عليه وسلم أبا هريرة بمثل هذين الوصفين — أو لو وصف بذلك في كتاب الله المجيد — ماذا كان يقول فيه وفي روايته هذا المبشر المحترم والقس الجدل الذي وضعته جمعيته في أشهر البلاد الإسلامية بالعلم لينصّر المسلمين فيها؟ وهل يقبل منا أن نقول له لماذا تقبل رواية تلاميذ المسيح بلا سند مع وصف المسيح لهم بما ذكر وهو المعصوم من الخطأ — ولا نسمح لنا بقبول رواية أبي هريرة ولم يجرحه من دون المسيح بمثل ذلك ؟ (لارد بقية)



التعريف بكتابي

منازل السائرين — ومدارج السالكين

وترجمته مؤلفهما

(بيان وجه الحاجة الى تحرير التصوف ومكانة الكتابين والشيخين منه)

علماء الاسلام أربعة أصناف : أهل الأثر والمتكلمون والصوفية والفقهاء . والتفسير مشترك بينهم ففي كل صنف منهم مفسرون . ونقول باعتبار آخر : ان علماء الاسلام صنفان علماء الأثر وغيرهم ، أو علماء المنقول وعلماء المعقول ، ومن كل صنف مفسرون وفقهاء . ولا يكاد يكون الأثري متكلماً ، وقد يكون صوفياً في النادر . والأثري الفقيه اذا احتج بالقياس فانما يحتاج بما كانت علته ثابتة في الكتاب أو السنة ثم ان علم الأثر ينقسم الى علم الرواية وعلم الدراية ولا يتم نفع أحد العلمين الا